8

تصنيف الضرورات الشعرية – لسان العرب أنموذجاً

م.د. آلاء محمد إبراهيم

كلية التربية للبنات- قسم اللغة العربية

الملخص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد فإنّ هذا البحث مستل من أطروحتي للدكتوراه الموسومة بـــ: (نصوص الضرورة الشعرية في معجم لســـان العرب – تجريد وتحقيق ودراســـة) وقد تطرقت فيه إلى جزئية من جزئيات الضرورة الشعرية ألا وهي تصنيف الضرورات التي قسمت على أربعة أقسام بحسب نوع الضرورة ، وكان لابد من الوقوف على مصـــطلح الضـــرورة ليكون القارئ على اطلاع بمفهوم الضـــرورة لغةً واصـــطلاحاً قبل البدء بتصـــنيفاتها الأربعة، فكان التصـــنيف الأول من حيث النوع أي نوعها: زيادةً ونقصـــاً وتغييراً، ثم القســـم الثاني من حيث الكمّ: كثرةً وقِلّةً، والثالث من حيث الحكم: حســـناً وقبحاً، والرابع من حيث الوزن والقافية وفيه أربعة أصـــناف: أولها: نوعٌ إذا أزيلت الضـــرورة منه اختلّ الوزن، و ثانيهما: نوعٌ إذا أزيلت منه الضـــرورة وجرى على القياس اختلَّت القافية، و ثالثها: نوعٌ إذا أزيل سـبب الضـرورة اختل الوزن والقافية، و رابعها: نوعٌ إذا أزيل سـببُ الضـرورة منه لم يختلّ وزنٌ ولا قافيةٌ ، وختمنا البحث بثبت أدرجنا فيه المصـــادر والمراجع، ونســـأله تعالى التوفيق والسداد.

SUMMARY

this research is derived from my doctoral thesis tagged with: (Texts of poetic necessity in the dictionary of Lesaan Al-Arab - abstraction, verification and study) and I touched on a part of the poetic necessity parts, namely the classification of necessities, which was divided into four sections according to the type of necessity, and it was necessary to stand on the term necessity to be familiar with the concept of necessity in language and idiomatically before starting its four classifications, so the first classification was in terms of type, any kind: Increase, decrease and change, then the second section in terms of quantity: many and few, and the third in terms of judgment: good and ugly, and the fourth in terms of weight and rhyme and it has four varieties: the first: a type if the necessity is removed from it, the weight is disturbed, and the second: a type if the necessity is removed from it and the measurement is disturbed, and the third: a type if the reason for necessity is removed, the weight and rhyme are disturbed, and the fourth: Type if the reason of necessity was removed from it did not disturb the weight or rhyme, and we concluded the research with a proven in which we included sources and references

قبل البدء بالحديث عن تصنيف الضرورة لابد من الوقوف عند المصطلح في اللغة والاصطلاح

1. الضرورة لغةً:

الضَّـر : ضـد النَّفْع، وهما لغتان، فإذا جمعت بين الضّـر والنفع، فتحت الضـاد، وإذا أفردت الضُّـرَّ، ضـممتها، إذا لم تجعلها مصـدراً ، والضَّـرر: النقصـان[1]، وهو الاسـم منه ، تقول: ضـرَّه وضارَّه بمعنىً واحد[2].

والضـرورة اسـم مشـتق من الاضـطرار وهو: الاحتياج إلى الشـيء، وقد اضـطَرَّه إليه الأمرُ فهو مضطرّ[3]، أي: ألجأه. والاسم منه الضرورة، وفيها قال الليث: " الضرورة اسم لمصدر الاضطرار، تقول: حملتني الضـرورة على كذا، وقد اضـطرَّ فلانٌ إلى كذا وكذا "[4] ، وأصـله من الضـرر، وهو: الضـيق[5]. فالضـرورة هي: الاحتياج، وأما الضـرائر فهي: المحاويج كما نص على ذلك الجوهري[6]، وقيل: إنها مشتقّة من الضرر، وهو النازل بما لا مدفع له[7].

2. الضرورة اصطلاحاً:

إنّ الضـرورة مصـطلح لا بدّ لنا أن نعطيه تفسـيراً موجزاً نبين فيه وجوهاً من اجتهاد الشـاعر في شـــعره، فنراه يتيح لنفســـه الخروج عن بعض القوانين اللغوية تارة، فيغدو متجاوزاً عليها، ونراه يقيد نفســـه حيناً آخر لحاجته إلى إتمام الوزن والقافية. وقد عرفه القدماء بأنه: " ما وقع في الشعر دون النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا "[8].

والضـــرورة عند المحدثين تقترب من هذا الرأي، فهي: " رخص أعطيت للشـــعراء في مخالفة قواعد اللغة وأصـولها المألوفة ، وذلك بهدف اسـتقامة الوزن والقافية ، وجمال الصـورة ، فقيود الشعر عدة منها: الوزن والقافية، واختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقي والجمال الفني، فيضطرّ الشاعر أحياناً إلى الخروج على قواعد اللغة من صرف ونحو؛ للمحافظة على ذلك "[9].

ويمكننا أن نعرفها أيضـاً بأنها: خروج عن النظام الصـرفيّ، والنحويّ تلبيةً للنظام العروضـي وما اعتاده العرب من أوزان وحركات قوافٍ، فليس هناك خروج متمرّد عن الأنظمة الشـــعرية، وإنما هو خروجٌ من نظام إلى نظام.

تصنيف الضرورة

لقد وردت تقســيمات متعددة للضــرورة، لاختلاف الاعتبار، وزاوية النظر، فمنهم من نظر إلى هيئة حدوثها أو شكلها، فقسمها على: ضرورة نقص، أو زيادة، أو تغيير.

ومنهم من نظر إلى كثرة ورودها أو قلته، فقسمها على شائعة (كثيرة) أونادرة، ومن نظر إليها من حيث الحكم عليها، فقســمها على حســنة أوقبيحة[10]. ومنهم من قسّــمها تقســيماً آخرَ من حيث الوزن [11].

وسنتناول هذه الأنواع بالتفصيل:

أولاً: من حيث النوع:

قد لا يختلف باحث في عدّ سيبويه أول من أشار إلى مسألة الاضطرار في كتابه، إلا أن ما كتبه يفتقر إلى المنهجية الواضحة في تقسيمها، لكن تبقى له الريادة في هذا المجال الذي لم يستقر بعد مفهوماً ومصطلحاً وتقسيماً[12].

ويمكننا القول: إن ابن السراج يعدُّ أولَ من أرسى أصول تصنيف الضرورات عندما كتب فصله عن الضرورة في كتابه: (الأصول في النحو)، إذ صنّف الضرورات تصنيفاً سداسياً أشار إليه بقوله:" ضرورةُ الشاعر أنْ يضطرّ الوزن إلى حذف، أو زيادة، أو تقديم، أو تأخير في موضعه، أو إبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل "[13]. وقوله: على التأويل: أي بالرجوع إلى الأصل ، أو المشابهة.

وقد استدرك السيرافي بعد شيخه ابن السراج قسماً سابعاً، وهو تذكير المؤنث الذي أخل به كتاب الأصول.

ثم تطوّرَ التصنيف في الضرورات بعد التقسيم السباعي للسيرافي، ماراً بمرحلتين:

الأولى: الانتقال من التصنيف السباعي إلى الرباعي ، الذي اعتمده ابن عصفور في كتابه: (ضرائر الشعر)[14]، وتابعه أبو حيان في: (ارتشاف الضَّرَب)[15]، وقوام هذا التصنيف: الزيادة، والنقص، والتقديم والتأخير، والبدل.

الثانية: الانتقال من التصنيف الرباعي إلى التصنيف الثلاثي، وهو التقسيم الذي اعتمده شعبان ابن محمد الآثاري الموصلي (ت828هـ) في سرده للضرورات في منظومته المسماة (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، حيث قال[16]:[الرجز]

ضــرورةُ الشّــاعرِ تمحو مـا وَجَـبْ عـلى الـذي يَـتْـبَـعُ أوزانَ الـعَـرَبْ

وهْــيَ ثــلاثٌ فاغْتَنِــمِ الإفــاده الحــذفَ والتّغــييرَوالزّيــــادهْ

وتبعه من بعده محمود شكري الآلوسي (ت1342هـ) في كتابه الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر[17]، إلا أنه لم يشر إلى الأصل الذي استقى منه هذا التصنيف.

وبعد هذا الاختصار في حصر أنواع الضرورة بالثلاثي، ينتقل بنا ابن عبد الحليم (ت1138هـ) إلى حالة البسط التساعي، ويرى محقق كتابه:(موارد البصائر) أستاذنا د. حازم سعيد، أنه كان بإمكانه أن يبثّ مواد بعض الأبواب في الأبواب الأخرى، ولكنه فعل ذلك لغرض تعليمي، ورغبته في تقريب المادة من أذهان الدارسين[18].

وقد اعتمدنا في بحثنا التصنيف الثلاثي لإجماله وسهولته، ولملاءمته مع ما جاء في لسان العرب من كلام عن الضرورات الشعرية، فإذا ما تكلمنا عن ضرورات الزيادة فسيكون (الإشباع في

الحشو) ضمنها وهو: إشباع الفتحة ألفاً، والضمة واواً، والكسرة ياءً، ومنه ما جاء في اللسان [19]:" القَرَنْفُل هَذَا الطَّيِّبُ الرَّائِحَةِ وَقَدْ كَثُرَ فِي كَلاَمِهِمْ وأَشعارهم؛ قال[20]:[الرجز]

وا بـــأَبـــي ثَـــغْـــرُكِ ذَاكَ المَـــعْسُـــول
كـــأَنَّ فِـــي أَنْـــيـــابِـــهِ الـــقَـــرَنْـــفُـــولْ

وَقِيلَ: إِنما أَشبع الْفَاءَ لِلضَّرُورَةِ؛ وأَنشد الأَزهري[21] فِي القَرَنْفول أَيضاً: [الرجز]

خَـوْدٌ أَنـاةٌ كـالمَـهـاة عُـطْـبُـولْ
كـأَنَّ فِي أَنْـيـابِـهـا الـقَـرَنْـفُـــولْ"

ومن ضـرورات الزيادة: (رد الهمزة في بعض تصـاريف الكلمة)، ومنها رد همزة المضـارع المحذوفة اسـتثقالاً، جاء في اللسـان[22]: "أَكْرَمْتُ الرَّجُلَ أُكْرِمُه، وأَصـله: أُأَكْرمه مثل أُدَحْرِجُه، فاسـتثقلوا اجْتِمَاعَ الْهَمْزَتَيْنِ فَحَذَفُوا الثَّانِيَةَ، ثُمَّ أَتبعوا بَاقِيَ حُرُوفِ الْمُضَـارَعَةِ الْهَمْزَةَ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ، أَلاَ تَرَاهُمْ حَذَفُوا الْوَاوَ مِنْ يَعِد اسْتِثْقَالاً لِوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ثُمَّ أَسقطوا مَعَ الأَلف وَالتَّاءِ وَالنُّونِ؟ فَإِنِ اضْطَرَّ الشَّاعِرُ جَازَ لَهُ أَن يَرُدَّهُ إِلَى أَصله كَمَا قَالَ[23]: [الرجز]

* فَـإِنَّـهُ أَهـل لأَن يُـؤَكْـرَمـــا *

أما ضـرورات النقص فنذكر منها ضـرورة: (حذف الفتحة من عين (فَعَل)) وقد ورد ذكرها في اللسـان[24]: " النَّسَـبُ يَكُونُ بالآباءِ، ويكونُ إِلى الْبِلاَدِ، وَيَكُونُ فِي الصِّـناعة، قَدِ اضْـطُرَّ الشَّـاعِرُ فأَسكن السِّينَ؛ أَنشد ابْنُ الأَعرابي[25]:[الرجز]

يَا عَمْرُو يَا ابنَ الأَكْرَمِينَ نَسْـبـــا

قَـدْ نَـحَـبَ المَجْـدُ عَـلَـيْـكَ نَـحْـبـا

فإسكانه للحركة عدّ من حذف الحركة فهو نقص فيها، ومن ضـرورات النقص قصـر الممدود وهي مما وردت أكثر من غيرها فجاء في اللسـان[26] : " وصَـنْعاءُ، ممدودة: بلدة، وَقِيلَ: هِيَ قَصَـبةُ الْيَمَنِ؛ فأَما قَوْله[27]:

لا بُدَّ مِنْ صَـنْعا وإِنْ طالَ السَّـفَرْ

فإِنما قَصَرَ لِلضَّرُورَةِ ".

ثمّ يأتي النوع الثالث وهو ضرورات التغيير ومنها: (إبدال الياء المشددة جيماً في الوصل) فإبدالها في الوصل من الضرورات ومن الأمثلة عليها ما جاء في اللسان [28]" وَالَّذِي حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ[29] أَن نَاسًا مِنْ بَنِي سَعْدٍ يُبَدِّلُونَ الْجِيمَ مَكَانَ الْيَاءِ فِي الوقف خاصّةً، وذلك لأَن الْيَاءَ خَفِيفَةٌ فأَبدلوا مِنْ مَوْضِعِهَا أَبْيَنَ الْحُرُوفِ، وذلك قَوْلُهُمْ: تَمِيمِجْ فِي تَمِيمِيْ، فإذا وَصَلُوا لَمْ يُبَدِلُوا؛ فأَما مَا أَنشده سِيبَوَيْهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: [الرجز]

خَالِيَ عُوَيْفٌ وأَبُو عَلِجّ

المُطْعِمانِ اللحمَ بالعَشِجّ

وَفِي الغَداةِ فِلَقَ البَرْنِجّ

فإنه اضْطُرَّ إِلى الْقَافِيَةِ فأَبدل الْجِيمَ مِنَ الْيَاءِ فِي الْوَصْلِ كَمَا يُبَدِّلُهَا مِنْهَا فِي الْوَقْفِ ".

ومن ضرورات التغيير (إنتصاب الفعل المضارع بعد الفاء في غير جوابي النفي والطلب)

ومن أمثلة اللسان[30] عليها:" دَلَكَ الشيءَ يَدْلُكه دَلْكاً مَرَسه وعَرَكه؛ قَالَ:[الرجز]

أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتي تَدْلِكي وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي

حَذَفَ النُّونَ مَنْ تَبِيتي، كَمَا تُحْذَفُ الْحَرَكَةُ لِلضَّرُورَةِ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:[السريع]

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ

وَحَذَفَهَا مَنْ: تَدْلُكي أَيضاً لأَنه جَعَلَهَا بَدَلاً مِنْ تَبِيتي أَو حَالاً، فَحَذَفَ النُّونَ كَمَا حَذَفَهَا مِنَ الأَول؛ وَقَدْ يَجُوزُ أَن يَكُونَ: تَبِيتي فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ بإِضمار أَن فِي غَيْرِ الْجَوَابِ، كَمَا جَاءَ فِي بَيْتِ الأَعشى:[الطويل]

لَنَا هَضْبَةٌ لاَ يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا ويَأْوِي إِلَيهَا المُسْتَجِيرُ فيُعْصَبَا ".

ثانياً: من حيث الكمّ :

يرى د. إبراهيم أنيس أنّه لا فرق بين الأنواع الثلاثة؛ لأنها نشـــأت من تزاحم المعاني في خواطر الشـــاعر، فتزاحمت عنده الألفاظ واختلطت ببعضـــها، فترتّب على هذا نشـــوءُ نظام لغوي غير مألوف، فقد يلاقي هذا النظام الجديد قبولاً واســـتحســـاناً من الشـــعراء، فتغدو الضرورة إذ ذاك كثيرةً، وقد لا تلاقي مثل هذا القبول والاستحسان فتبقى منفردةً ومنعزلة[31].

وردت مثل هذه المصطلحات في اللسان للحكم على بعض الضرورات التي أثارت اهتمام العلماء كثرة وندرة ، وقد تكررت هذه الأحكام في اللسان عند الكلام على بعض تلك الضرورات.

أ. الكثرة :

ورد في اللســـان الحكمُ بالكثرة على بعض أنواع الضـــرورات، وســـبب ذلك أنّها كثرت في أشـــعارهم حتى أصـــبحت مألوفةً، ومنها ما ورد من ضـــرورات الزيادة عند الكلام على ضـــرورة تضـــعيف الآخِر في الوصـــل إجراءً له مجرى الوقف، إذ جاء فيها اللســـان[32]: "...وَقَدْ شَـــدَّد الراجزُ الطِّوَلَّ لِلضَّرُورَةِ، فَقَالَ مَنْظور بْنُ مَرْثَد الأَسَدي[33]: [الرجز]

تَـــعَـــرَّضَـــــــتْ لِي بـــمَـــكَـــــانٍ حِـــــــــلِّ

تَـــعَـــرُّضـــــــــاً لَـــــمْ تَـــأْلُ عَـــنْ قَـــتْـــــلِـــلِّـــي

تَـــــعَـــــرُّضَ الْمُـــهْـــــــرَة فِـــي الـــطِّـــــــوَلِّ

وَيُرْوَى: عَنْ قَتْلاً لِي، عَلَى الْحِكَايَةِ، أَي عَنْ قَوْلِها قَتْلاً لَهُ ،قَالَ الْجَوْهَرِيُّ[34]: وَقَدْ يَفْعَلُونَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الشِّـــعر كَثِيرًا ، وَيَزِيدُونَ فِي الْحَرْفِ مِنْ بَعْضِ حُرُوفِهِ قال: ذُهْل بنُ قُرَيْعٍ وَيُقَالُ: قَارِبُ بْنُ سَـــالِمٍ الْمُرِّي[35]:[الرجز]

كَـــــأنَّ مَـجْـرى دَمـعِـــــهـا الْمُســـْــــتَنِّ

قُـطْـنُـنَّـةٌ من أجـــــــــــودِ الـقـطْـنُـــــنِّ

وأنشد غيره[36]:[الرجز]

قُـطْـنُـنَّـةٌ مِـــــنْ أجـــــودِ الـقُـطْـــــنِّ

قال ابن بري[37]: وهذا صواب إنشاده ".

فحكم على الضرورة بالكثرة، وهذا دليل شيوع الضرورة، وتداولها في أشعارهم، لكنّه قد لا يكون دليل استحسانهم لها بدليل ما ذكره السيرافيّ أنّ زيادة النون المشدّدة في آخر الاسم من أقبح الضرورات[38].

وكذا في ضرورات النقص مثل: (حذف الياء من مثل عواوير)، إذ جاء في اللسان[39]: " اللسان[40]: " والكِرْس: الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ، وَقِيلَ: الْجَمَاعَةُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ، وَالْجَمْعُ أَكْراس، وأَكارِيسُ جَمْعُ الْجَمْعِ؛ فأَما قَوْلُ رَبِيعَةَ بْنِ الْجَحْدَرِ[41]:[الطويل]

أَلا إِنَّ خَيْرَ النَّاسِ رِسْلاً ونَجْدَةً بِعَجْلانَ قَدْ خَفَّتْ لَدَيْهِ الأَكارِسُ

فإنه أَراد: الأَكارِيسَ، فَحَذَفَ **لِلضَّرُورَةِ**، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ ". وهذا يعني أن الاجتزاء بالكسرة عن الياء في مثل هذه الصيغة كثيرٌ ، ومألوف مما جعله وارداً في أشعارهم بكثرة.

وفي ضرورات التغيير ورد الحكم بالكثرة على ضرورة: (وضع الجمع موضع المفرد) ، إذ جاء فيه[42] : " فُلاَنٌ مَصَّرَ الأَمْصارَ كَمَا يُقَالُ مَدّن المُدُنَ...وَقَوْلُهُ[43]:[السريع]

وأَدَمْتُ خُبْزِيَ مِنْ صُيَيْرِ مِنْ صِيرِ مِصْرِينَ أَو البُحَيْرِ

أَراه إِنما عَنَى مِصْرَ هَذِهِ الْمَشْهُورَةَ، **فَاضْطَرَّ** إِليها فَجَمَعَهَا عَلَى حَدِّ سِنِينَ.[44]

قَالَ ابْنُ سِيدَهْ[45]: وإِنما قُلْتُ: إِنه أَراد مِصْرَ؛ لأَن هَذَا الصِّيَرَ قَلَّمَا يُوجَدُ إِلا بِهَا وَلَيْسَ مِنْ مَآكِلِ الْعَرَبِ؛ قَالَ: وَقَدْ يَجُوزُ أَن يَكُونَ هَذَا الشَّاعِرُ غَلِطَ بِمِصْرَ فَقَالَ مِصْرِينَ، وَذَلِكَ لأَنه كَانَ بَعِيدًا مِنَ الأَرياف كَمِصْرَ وَغَيْرِهَا، وغلطُ العربِ الأَفْحاح الجُفاةِ فِي مِثْلِ هَذَا كَثِيرٌ، وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ: مِنْ صِيرِ مِصْرَيْنِ كأَنه أَراد المِصْرَيْنِ فَحَذَفَ اللاَمَ. والمِصْران: الكوفةُ والبصْرةُ ".

ومن الواضح أن الشاعر عندما أطلق لفظ الجمع وأراد به المفرد، حاول أن يعطي الهيبة والمكانة الكبيرة للمكان الذي يعنيه في البيت _ أي مصر_ ، وهذا لا يليق إلا بمواضع الإجلال والتكريم.

ب. الندرة:

النادر: " ما قلَّ وجوده وإن لم يخالف القياس "[46].

وقد جاء ذكر النادر في اللسان دلالة على قلة ورود الضرورة ومنها:

1. ما ورد من ضرورات الزيادة في: (الجمع بين العوض والمعوض عنه)، إذ حكم على الجمع بين الميم في: فم (العوض)، والواو في: فو (المعوض عنه)، بأنه نادر، وجاء فيه: " [47]: "ابْنُ سِيدَهْ[48]: وَحَكَى ابْنُ الأَعرابي فِي تَثْنِيَةِ الفمِ فَمَانِ وفَمَيانِ وفَموانِ، فأَما فَمانِ فَعَلَى اللَّفْظِ، وأَما فَمَيانِ وفَموانِ فَنَادِرٌ؛ قَالَ: وأَما سِيبَوَيْهِ[49] فَقَالَ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ[50]:[الطويل]

هُما نَفَثا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما

إنَّهُ عَلَى **الضَّرُورَةِ**".

وورد مصطلح الندرةُ أيضاً في ضرورات التغيير عند الكلام على (إبدال الأسماء الأعلام)، إذ حكم على القول في: ميسانيّ، وميسنانيّ، أنه نادر، وقد جاء فيه[51]:" قَالَ ابْنُ سِيدَهْ[52]: ومَيْسانُ: بَلَدٌ مِنْ كُوَرِ دَجْلَةَ أَو كُورَةٌ بسَوادِ الْعِرَاقِ، النَّسَبُ إِليه مَيْسانيٌّ، ومَيْسَنانيٌّ، الأَخيرة نادرة، وَقَوْلُ الْعَبْدِ[53]:[المتقارب]

ومَا قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى مَيْسَنَانَ مُعْجِبَةٌ نَظَراً واتِّصافَا

إنما أَراد: مَيْسانَ، **فَاضْطُرَّ**، فَزَادَ النُّونَ ".

ثالثاً: من حيث الحكم:

إنّ من المسائل التي ارتبطت بفكرة الرجوع إلى الأصل مسألة تصنيف الضرورات إلى حسنة وقبيحة، فتأنيث المذكر عدّ من قبيح الضرورة، في حين عدّ تذكير المؤنث من أحسنها؛ لأنّ التذكير هو الأصل، وتذكير المؤنث رجوعٌ إليه، في حين يكون تأنيث المذكر خروجاً عن هذا الأصل، الذي دأب النحاة منذ سيبويه على العمل به[54].

وقد عبّر ابن السراج عن هذا الارتباط بقوله: " اعلم أن أحسن ذلك ما رُدّ فيه الكلام إلى أصله"[55].

إن هذه الفكرة ظلّت سائدةً في الدراسات النحوية القديمة، إلا أنها اضطربت عند المتأخرين؛ لأن مسائل النحو انتهت إلى كونها تراثاً متراكماً تلقفته كتب النحو جيلاً بعد جيل، دون مراعاة في الغالب للأصول النحوية التي توجّهت إليها هذه المسائل، فأصبح التحسين والتقبيح عندهم مبنياً على اعتباراتٍ لا تلزم فكرة الأصل[56].

وقد بدا هذا واضحاً من تعريف السيوطي للضرورة الحسنة بأنها: "ما لا يُستَهجَنُ ولا تَستوحِشُ منه النفس، كصرف ما لا ينصرف، وقصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور"[57]. فعد قصر الجمع الممدود، ومد الجمع المقصور في درجة واحدة مهملاً الخلاف الواسع بين النحويين في هذه المسألة، من أن مد الجمع المقصور فيه خلاف للأصل[58].

وبهذا ابتعدت المسألة عن فكرة الارتباط بالأصل، إلى ما يستسيغه العربي فيكثر في كلامه، بالرجوع إلى مسألة الذوق.

وبالعكس يَستَهجِن العربيُّ ما كان ثقيلاً عليه لإبهامه، وبذلك فقد عرّفوا الضرورة المستقبحة بأنها: " ما تستوحِش منه النفس، كالأسماء المعدولة، وما أدى إلى التباس جمعٍ بجمع، كردِّ مطاعم

إلى مطاعيم، أو عكسِهِ، فإنه يؤدّي إلى التباس مطعم بمطعام "[59]، فالاستقباح تأتّى من بُعْدِ الضرورة عن مألوف كلام العرب، أو ثقله ثقلاً شديداً، أو لإبهامه إبهاماً مُخِلاً بالتفاهم الراقي الذي هو غاية كلّ لغة، من ذلك النقص المُخلّ بالكلمة، أو الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً في الكلام فتخل بالتعبير الصحيح"[60].

وهكذا فإنه لا يحسُن للشاعر أن يأخذ بمثل هذه الضرورات أو يعتدّ بها، وإن ارتكزت على شواهد معروفة، لأنها أحدثت بتراً أو التباساً في اللفظ، يمسخ صورته المألوفة، كما أنه يفضي إلى اختلاط الصيغ وعدم وضوح القصد[61].

وقد أرسى النحاة الأوائل ضوابط للضرورة أوجزها ابن السراج بقوله: " فأمّا ما لا يجوز للشاعر في ضرورته فلا يجوز له أن يلحنَ لتسوية قافيةٍ، ولا لإقامة وزنٍ، بأن يُحرّك مجزوماً أو يسكّن معرباً، وليس له أن يُخرِج شيئاً عن لفظه إلاّ أن يكون يُخرِجُه إلى أصلٍ قد كان له، فيردَّه إليه؛ لأنه كان حقيقته، وإنما أخرجَه عن قياسٍ لَزِمَه، أو اطراد استمرَّ به، أو استخفاف لعلّة واقعة"[62].

وقد رأى أحد الباحثين[63]: " إنّ حسنَ الضرورة أو قبحها ليس في ذاتها، إنّما فيما يحيط بها من الصياغة إجادة أو تقصيراً، وآية ذلك أنّنا ما زلنا نرى قول الشاعر[64]:[المنسرح]

لا تُهِينَ الْفَقِيرَعَلَّك أَنْ تَخْضَع يَوْمًا والدهرُقَدْ رَفَعهْ

وقول الآخر[65]: [الرجز]

يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لَم يَعلَما شَيْخاً على كُرسيِّهِ مُعَمّما

مشتملَينِ على ضرورة غير مستساغة، ولا يحسُنُ الأخذ بها، فقد جاء الفعلان منصوبين في موضوع الجزم، ولم يشفع لهما ذلك التأويل الذي ذكره النحاة من أنّ الشاعر أراد فيهما نون التوكيد الخفيفة ... أقول: ما زالت هذه الضرورة مستنكرةً حتى جاء أبو الطيب المتنبي فوضعها في مطلع إحدى قصائده، ضمن صياغة فنية رائعة، يضيع من خلال بريقها أنّ في البيت ضرورة، وهو قوله:[الكامل]

بادٍ هواكَ صَبَرْتَ أمْ لَمْ تصبِرا وَبُكاكَ إنْ لَمْ يَجْرِ دَمْعُكَ أو جَرَى

أمَرَ الفؤادُ لِسانَه وجُفونَه فَكتمْنَهُ وكَفَى بِجِسمِكَ مُخبِرَا

ولا يهمك بعد ذلك وأنت تقرأ البيتين، البحث عن هذه التأويلات التي يصطنعها النحاة اصطناعاً، وأنه ليغيظك وأنت منتشٍ بما تقرأ ".

مما تقدّم يتبن لنا أن مسألة الحكم على الضرورة استحساناً واستقباحاً، أخذت تنبني على أساس الذوق، والحسّ اللغوي للعربيّ، لا على أساس الضوابط العلمية التي وضعها النحاة من قبل،

وهذا يخرج المسألة من إطارها العلميّ المنظّم، إلى إطار ذوقي متباين؛ لأن مسألة الذوق تختلف من شخص لآخر.

وقد وردت نصوص في تقويم الضرورة حسناً وقبحاً في اللسان، إلا أنّ ضرائر القبح كانت أوضح وأكثر، ففي ترخيم الاسم في غير النداء من باب النقص جاء فيه[66]: " وأَما قَوْلُ لَبِيدٌ[67]:[الكامل]

*** دَرَسَ المَنا بمُتالِعٍ فأَبانِ ***

قِيلَ: إنه أَراد بالمَنَا: المَنازِل، فَرَخَّمَهَا كَمَا قَالَ الْعَجَّاجُ[68]:[الرجز]

*** قَواطِناً مكةَ منْ وُرْقِ الحَمِي ***[69]

أَراد: الحَمام.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ[70]: قَوْلُهُ: دَرَس الْمَنَا، أَراد الْمَنَازِلَ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ الْكَلِمَةَ اكْتِفاء بالصَّدْر، وَهُوَ **ضَرُورَةٌ** قَبِيحَةٌ ".

1. وجاءت الإشارة إلى قبحها في حذف نون (لكنْ) من باب النقص، ومنه [71]: " وَلَكِنْ وَلَكِنَّ حَرْفٌ يُثْبَتُ بِهِ بَعْدَ النَّفْيِ... وَقَوْلُهُ [72]: [الطويل]

ولَسْـــــتُ بِـآتِيـــهِ وَلاَ أَسْـتَطِيـــعُـــه ولاكِ اسْـــقِـنِي إِنْ كَـانَ مـاؤُكَ ذَا فَضْـــلِ

إِنَّمَا أَراد: وَلَكِنِ اسْـقِنِي، فَحُذِفَتِ النُّونُ **لِلضَّـرُورَةِ**، وَهُوَ قَبِيحٌ، وَشَـبَّهَهَا بِمَا يُحْذَفُ مِنْ حُرُوفُ اللِّينِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ لِلْمُشَاكَلَةِ الَّتِي بَيْنَ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَحَرْفِ الْعِلَّةِ ".

وأخيراً ما جاء في تأنيث المذكر من باب التغيير، ومنه [73]:"الصَّـوتُ: الجَرْسُ، مَعْرُوفٌ، مُذَكَّرٌ؛ فأَما قَوْلُ رُوَيْشِدِ بْنِ كَثِيرٍ الطَّائِيّ[74]: [البسيط]

يَـا أَيُّهـا الـراكـبُ المُـزْجِي مَـطِـيَّـتَـه سـائـلْ بَني أَسَـــدٍ مَـا هَـذِهِ الصَّـوْتُ

فإِنَّما أَنثه، لأَنه أَراد بِهِ الضَّوضاءَ والجَلَبة، عَلَى مَعْنَى الصَّيْحةِ، أَو الاسْتِغَاثَةِ. قَالَ ابْنُ سِيدَهْ[75]: وَهَذَا قَبِيحٌ مِنَ **الضَّـرُورَةِ**، أَعني تأْنيث الْمُذَكَّرِ، لأَنه خروجٌ عَنْ أَصـلٍ إِلى فَرْعٍ، وإِنما المُسْـتَجاز مِنْ ذَلِكَ رَدُّ التأْنيث إِلى التَّذْكِيرِ، لأَن التَّذْكِيرَ هُوَ الأَصْلُ، بِدَلالَةِ أَن الشَّيْءَ مُذَكَّرٌ، وَهُوَ يَقَعُ عَلَى الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، فعُلم بِهَذَا عُمومُ التَّذْكِيرِ، وأَنه هُوَ الأَصـل الَّذِي لا يُنْكَر؛ وَنَظِيرُ هَذَا فِي الشُّـذُوذِ قَوْلُهُ، وَهُوَ مِنْ أَبيات الْكِتَابِ[76]: [الوافر]

إِذا بَـعْـضُ السِّـنِيـــنَ تَـعَـرَّقَـتْـنَـــا كَـفَى الأَيْـتَـــامَ فَـقْـدُ أَبي اليَـتَـــيـمِ

قَالَ: وَهَذَا أَسهل مِنْ تأْنيثِ الصوتِ، لأَن بعضَ السِّنِينَ: سَنَةٌ، وَهِيَ مؤَنثة، وَهِيَ من لفظ السِّنِينَ، وَلَيْسَ الصوتُ بعضَ الاسْتِغَاثَةِ، وَلاَ مِن لَفْظِهَا ".

أمّا ما حسُنَ من الضرورات فقد جاء ذكرها في موضعٍ واحد من الدراسة فحسب: ضمن ضرائر الزيادة في (قطع همزة الوصل) جاء فيه [77]:" قال: قَالَ أَبو عَامِرٍ جَدُّ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْداس[78]:[السريع]

لاَ نَسَبَ اليومَ وَلاَ خُلَّةً ... إِتَّسَعَ الفَتْقُ عَلَى الرا تِقِ
لاَ صُلْحَ بَيْنِي فاعْلَمُوه وَلاَ ... بينكُمُ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي
سَيْفي وَمَا كُنَّا بنَجْدٍ وَمَا ... قَرْقَرَ قُمْرُ الوادِ بالشاهقِ

قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ[79]: ... وَقَطَعَ هَمْزَةَ (اتَّسَعَ) ضَرُورَةً، وحَسَّنَ لَهُ ذَلِكَ كَوْنُهُ فِي أَول النِّصْفِ الثَّانِي لأَنه بِمَنْزِلَةِ مَا يبتدأُ بِهِ، وَيُرْوَى الْبَيْتَ الأَول:

إِتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّ اقِعِ".

رابعاً: من حيث الوزن والقافية[80]:

تنقسم الضرورة من هذه الجهة إلى أنواع:

أولها: نوعٌ إذا أزيلت الضرورة منه اختلّ الوزن، وعلى هذا وَرَدَ في اللسان اعتبارُ الضرورة بالنظر إلى الوزن، ضمن ضرائر الزيادة في (زيادة حرف في الكلمة على طريق التّوهم) : جاء فيه [81]: " فأَما قَوْلُهُ[82]:[الخفيف]

إِنّ شَكْلي وإِن شكْلَكِ شَتَّى ... فالْزمي الخُصَّ واخْفِضِي تَبْيَضِّي

فإنه أَرادَ: تَبْيَضِّي، فَزَادَ ضَادًا أُخرى ضَرُورَةً؛ لإِقامة الْوَزْنِ".

وكذا في إبدال الهمزة ياءً، من باب التغيير جاء فيه[83]:" قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ[84]: وذَرَأْنا الأَرْضَ: بَذَرْناها. وزَرْعٌ ذَرِيءٌ، عَلَى فَعِيل. وأنشد لعُبَيْد اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُود[85]: [الوافر]

شَقَقْتَ القَلْبَ ثُمَّ ذَرَأْتَ فِيهِ ... هَواكَ فَلِيمَ فالْتَأَمَ الفُطُورُ

وَالصَّحِيحُ: ثُمَّ ذَرَيْتَ، غَيْرَ مَهْمُوزٍ. وَيُرْوَى: ذَرَرْتَ. وأَصل لِيمَ لُئِمَ فَتُرِكَ الْهَمْزُ لِيَصِحَّ الْوَزْنُ ".

ثانيهما: نوعٌ إذا أزيلت منه الضـرورة وجرى على القياس اختلَّت القافية، وقد جاء ذكر عدد من الضرورات باعتبار القافية، منها ما ورَد في إبدال الياء المشددة جيماً في الوصل، في باب التغيير ما جاء فيه [86]:" وَالَّذِي حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ[87] أَن نَاسًا مِنْ بَنِي سَعْدٍ يُبَدِّلُونَ الْجِيمَ مَكَانَ الْيَاءِ فِي الوقف خاصّةً، وذلك لأَن الْيَاءَ خَفِيفَةٌ فأَبدلوا مِنْ مَوْضِعِهَا أَبْيَنَ الْحُرُوفِ، وذلك قَوْلُهُمْ: تَمِيمِجْ فِي تَمِيمِيْ، فإِذا وَصَلُوا لَمْ يُبَدِلُوا؛ فأَما مَا أَنشده سِيبَوَيْهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: [الرجز]

خَالِيَ عُوَيْفٌ وأَبُو عَلِجّ

المُطْعِمَانِ اللحمَ بالعَشِجّ

وَفِي الغَدَاةِ فِلَقَ البَرْنِجّ

فإنه اضْطُرَّ إِلى الْقَافِيَةِ فأَبدل الْجِيمَ مِنَ الْيَاءِ فِي الْوَصْلِ كَمَا يُبَدِّلُهَا مِنْهَا فِي الْوَقْفِ ".

وفي (تحريك الساكن)، وهو من ضرورات الزيادة اضطرّ الشاعر لنقل الحركة لأجل القافية، جاء فيه [88]: وأَما قَوْلُ عَبْدِ مَنَافِ بْنِ رِبْعٍ الْهُذَلِيِّ[89]:[البسيط]

إِذا تَجَاوَبَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا أَلِيماً بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدا

فإِنما كَسَرَ اللاَمَ ضَرُورَةً ، لأَن لِلشَّاعِرِ أَن يُحَرِّكَ السَّاكِنَ فِي الْقَافِيَةِ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهُ؛ كَمَا قَالَ[90]:[الرجز]

عَلَّمنَا إِخوانُنَا بَنُو عِجِلْ

شُرْبَ النَّبِيذِ وَاعْتِقَالاً بالرِّجِلْ".

ثالثها: نوعٌ إذا أزيل سبب الضرورة اختل الوزن والقافية، وقد جاء هذا في إظهار المدغم من باب الزيادة جاء فيه [91] : ورَكَكْتُ مَاءٌ ، وَزَعَمَ الأَصمعي[92]أن نه رَكّ، وأَن زُهَيْرًا لَمْ تَسْتَقِمْ لَهُ القَافِيَةُ، بِرَكٍّ فَقَالَ: رَكَك، حِينَ قَالَ[93]:[البسيط]

ثُمَّ اسْتَمرُّوا وَقَالُوا إنَّ مَوْعِدَكُم ... مَاءٌ بشَرْقِيّ سَلْمى فَيْدُ أَو رَكَكُ

فأَظهر التَّضْعِيفَ **ضَرُورَةً** ".

رابعها: نوعٌ إذا أزيل سببُ الضرورة منه لم يختلّ وزنٌ ولا قافيةٌ، لأنّ الاهتمام بالمعنى أكثرُ من اللفظ: جاء فيه [94]:" وقولُ العَلاءِ بْنِ مِنْهالٍ الغَنَوِيّ[95] فِي شَرِيك بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِي: [الوافر]

لَيتَ أَبا شَرِيكٍ كَانَ حَيّاً ... فَيُقْصِرَ حِينَ يُبْصِرُه شَرِيكْ

ويَتْرُكَ مِن تَدَرّيهِ عَلَيْنا ... إِذَا قُلْنَا لَهُ هَذَا أَبُوكْ

قَالَ ابْنُ سِيدَهْ[96]: إِنَّمَا أَرَادَ مِنْ تَدَرُّئِه، فأَبدل الْهَمْزَةَ إِبدَالاً صَحِيحًا حَتَّى جَعَلَهَا كَأَن مَوْضُوعَهَا الْيَاءُ وَكَسَرَ الرَّاء لِمُجَاوَرَةِ هَذِهِ الياءِ الْمُبْدَلَةِ كَمَا كَانَ يَكْسِرُهَا لَوْ أَنها فِي مَوضُوعِها حرفُ عِلة كَقَوْلِكَ تَقَضِّيها وتَخَلِّيها، وَلَوْ قَالَ مِنْ تَدَرُّئِه لَكَانَ صَحِيحًا، لأَن قَوْلَهُ تَدَرُّئِه مُفاعَلتن؛ قَالَ: وَلاَ أَدري لِمَ فَعَلَ العَلاءُ هَذَا مَعَ تَمَامِ الْوَزْنِ، وَخُلُوصِ تَدَرُّئِه مِنْ هَذَا الْبَدَلِ الَّذِي **لاَ يَجُوزُ مثلُه إِلاَ فِي الشِّعْرِ**، اللَّهُمَّ إِلاَ أَن يَكُونَ العَلاءُ هَذَا لُغَتُهُ الْبَدَلُ ".

وكذا في إجراء المعتلّ من الأسماء مجرى السالم من باب الزيادة إذ جاء في اللسان[97] : "وأَما قَوْلُ الشَّاعِرِ الهُذَلِي[98]: [الوافر]

أَبِيتُ عَلَى مَعَارِيَ واضِحَاتٍ ... بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ

فَإِنَّمَا نَصَبَ الياءَ لأَنه أَجْراها مُجْرى الحَرْفِ الصَّحِيحِ **فِي ضَرُورةِ الشِّعْرِ**، وَلَمْ يُنَوّن لأَنه لا يَنْصرِف، وَلَوْ قَالَ مَعارٍ[99] لَمْ ينكَسر البيتُ وَلَكِنَّهُ فرَّ مِنَ الزِّحَافِ .

قَال ابْنُ سِيدَهْ[100]: والمَعَارِي: الفُرُش، وَقِيلَ: إِنَّ الشَّاعِرَ عَناها، وَقِيلَ: عَنى أَجْزاءَ جِسْمِها واخْتار: مَعَارِيَ عَلَى: مَعَارٍ؛ لأَنه آثَرَ إِتْمامَ الوَزْنِ، وَلَوْ قَالَ معارٍ لَمَا كُسر الْوَزْنُ لأَنه إِنَّمَا كَانَ يَصِيرُ مِنْ: مُفاعَلَتُن إِلَى: مَفاعِيلن، وَهُوَ العَصْب".

ومما جاء في: حذف الياء من مثل: (عواوير)، في باب النقص: . اللسان[101]: " والقُرْموصُ: عُشُّ الطَّائِرِ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ عُشَّ الْحَمَامِ؛ قَالَ الأَعشى [102] : [الطويل]

وَذَا شُـــرُفـاتٍ يـقصـــرُ الـطَّـرْفُ دُونَـهُ تَـرَى لـلـحَـمـامِ الـوُرْقِ فِـيهَـا قَـرامِصـــا

حَذَفَ يَاءَ قَرَامِيصَ لِلضَّـــرُورَةِ، وَلَمْ يَقُلْ قَرَامِيصَ، وإِن احْتَمَلَهُ الْوَزْنُ؛ لأَنّ القِطعَةَ مِنَ الضَّرْبِ الثَّانِي مِنَ الطَّوِيلِ[103]، وَلَوْ أَتم لَكَانَ مِنَ الضَّرْبِ الأَول منه ".

المصادروالمراجع

1. الأصول في النحو : ابن السرّاج ، أبو بكر محمد بن السري (ت316هـ) ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى، لبنان ، بيروت 1405هـ = 1985.

2. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات ابن الأنباري (ت577هـ)، دار الفكر.

3. الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني (ت356هـ) ، تحقيق سمير جابر، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، د . ت.

4. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، القاهرة ، الطبعة السادسة 1394هـ = 1974م

5. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت 1969م = 2001م .

6. التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي محمد الأزهري (ت 905هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى 1421هـ = 2000م.

7. التعريفات: الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي (المتوفى: 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1403هـ = 983م.

8. التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح المشهور بـ (حواشي ابن برّي): ابن برّي، أبو محمد عبد الله بن برّي (ت582هـ)، بتحقيق:

ج2 عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى ، 1981م.

ج4 عبد الصمد محروس، مراجعة: محمد حسن عبد العزيز، إصدار: مجمع اللغة العربية – القاهرة، الطبعة الأولى ، 1431هـ = 2010م.

9. تهذيب اللغة ، الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ)، تحقيبق: مجموعة من المحققين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة 1964- 1967م. والمستدرك على أجزائه (7، 8، 9) الذي عددناه الجزء السابع عشر- تحقيق: د. رشيد العبيدي، مطابع الهيئة المصرية، القاهرة 1975م .

10. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة 1418 هـ = 1997م.

11. الخصائص : ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت .

12. ديوان الأعشى الكبير : ميمون بن قيس ، شرح وتعليق : د. محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز ، المطبعة النموذجية

13. ديوان جرير : شـــرح محمد بن حبيب ، تحقيق: نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، مصـــر 1969-1970م.

14. ديوان العجاج: رواية الأصمعي: تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس - دمشق.

15. ديوان الفرزدق: تحقيق: كرم البستاني، دار صادر ، بيروت1386هـ = 1966م.

16. ديوان قيس بن ذُرَيح: تحقيق: عبد الرحمن المصـــطاوي، دار المعرفة، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية، 1425هـ = 2004م.

17. ديوان لبيد بن ربيعة العامري (شرح): تحقيق: د. إحسان عباس، الكويت 1962م.

18. ديوان الهُذَليين مجموعة من شـعراء هذيل : الدار القومية للطباعة والنشـر ، القاهرة ، د. ط ، 1385هـ = 1965م.

19. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت769هـ) ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، دار مصـــر للطباعة، ســـعيد جودة السحار وشركاؤه ، د. ط ، 1400هـ = 1980م.

20. شـــرح تحفة الجليل في العروض والقافية : عبد الحميد الراضـــي ، مطبعة العاني ، بغداد 1388هـ = 1968م.

21. شـــرح ديوان الحماســـة : المرزوقي: أحمد بن محمد بن الحســـن (ت 421هـــ)، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى 1424هـ = 2003م.

22. شـــعر زهير بن أبي ســـلمى : (صـــنعة الأعلم الشـــنتمري) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثالثة 1400هـ = 1980م.

22. الشعر والشعراء : ابن قتيبة، ابو محمد عبد الله بن مسلم (ت276هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف ، القاهرة.

23. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت 393هـــ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة ، 1407 هـــــ = 1987 م

24. ضـرائر الشـعر : ابن عصـفور الإشـبيلي (ت669هـــ) ، تحقيق: السـيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 1400هـ = 1980م.

25. الضـرائر اللغوية في الشـعر الجاهلي : د. عبد العال شـاهين ، دار الرياض للنشـر والتوزيع ، الرياض 1403هـ = 1983م .

26. ضرورة الشعر : أبو سعيد السيرافي (ت368هـ) ، تحقيق: د. رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1405هـ = 1985م.

27. الضرورة الشعرية – دراسة أسلوبية ، السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، الطبعة الثانية 1401هـ = 1981م.

28. فقه اللغة العربية، الزيدي، د. كاصد ياسر، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1407هـ = 1987م.

29. في الضرورات الشعرية : د. خليل بنيان الحسون ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 1403هـ = 1983م.

30. لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرّم بن علي (ت711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة 1414هـ .

31. ما يجوز للشاعر في الضرورة (ضرائر الشعر) : القزّاز القيرواني، عبد الله محمد بن جعفر التميمي (ت412هـ) ، تحقيق: د. محمد زغلول سلام، ود. محمد مصطفى هدارة ، منشأة المعارف بالإسكندرية .

32. المحكم والمحيط الأعظم : ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 458هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1421هـ = 2000م.

33. معجم الشعراء: المرزباني: محمد بن عمران (ت 384 هـ)، تصحيح وتعليق: د. ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية 1402 هـ = 1982 م.

34. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، أبو عبيد البكري (ت487هـ)، علم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة 1403هـ

35. المقتضب : المبرد (ت 285هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

36. المقصور والممدود : ابن ولاّد، أبو العباس أحمد بن محمد (ت 332هـ) ، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

37. من أسرار اللغة : إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة السادسة ،1978م.

38. المنصف ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني : ابن جنيّ (ت 392هـ) ، دار إحياء التراث القديم ، الطبعة الأولى 1373هـ = 1954م.

39. موارد البصائر لفرائد الضرائر ، محمد سليم بن حسين بن عبد الحليم (ت 1138هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور حازم سعيد يونس ، دار عمار ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1420هـ = 2000م.

40. النوادر في اللغة : أبو زيد الأنصاري (ت215هـ) ، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت – القاهرة 1401هـ = 1981م.

المجلات والدوريات

1. شعر النجاشي الحارثي: جمعه وحققه: صالح البكاري وآخرون، حوليات الجامعة التونسية، العدد الحادي والعشرون، تونس 1982م.

2. الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين – دراسة على ألفية ابن مالك ، إبراهيم صالح الحندود ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 111، 1421هـ = 2001م.

3. في الضرورة الشعرية : د. سهام كاظم النجم ، مجلة مركز دراسات الكوفة – جامعة الكوفة، السنة الأولى، العدد الثاني، 1425هـ = 2004م.

بحوث الإنترنت

1. الضرورة الشعرية (مقال): محمد أبو الفتوح غنيم، موقع ديوان العرب.
http://www.diwanalarab.com/spip.php?article20691

---

(1) ينظر: التهذيب: 11/ 456 (ضرر)، والصحاح: 719/2 (ضرر).

(2) ينظر: الصحاح: 2/ 719 (ضرر).

(3) ينظر: المحكم: 148/8(ضرر).

(4) العين: 7/7(ضر).

(5) ينظر: اللسان: 4/ 438 (ضرر).

(6) ينظر: الصحاح: 2/ 720 (ضرر).

(7) التعريفات/ 138.

(8) خزانة الأدب: 1/ 31، مندوحة : سَعَةً وفُسْحَةً، وهذا تعريف جمهور النحاة.

(9) الضرورة الشعرية، محمد أبو الفتوح غنيم، موقع ديوان العرب
http://www.diwanalarab.com/spip.php

(10) ينظر: الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي / 73، 74.

(11) ينظر: في الضرورة الشعرية /101(بحث منشور).

(12) ينظر: موارد البصائر (مقدمة المحقق)/ 17.

(13) ينظر: الأصول : 3/ 435.

(14) / 17.

(15) 3/ 269.

(16) ينظر: موارد البصائر (مقدّمة المحقق)/ 19.

(17) 56، 127، 281.

(18) ينظر: موارد البصائر (مقدمة المحقق)/ 19- 20.

(19) لسان العرب:556/11 (قرنفل) .

(20) البيت الثاني من الرجز بلا نسبة في: الخصائص: 3/ 124، والإنصاف:24/1.

(21) التهذيب : 416/9 (قرنفل)، ولم ينسبه. والخَوْد: الشابة الحسنة الخَلْق من النساء، والعطبول: الطويلة العنق من الظباء والنساء.

(22) 512/12(كرم).

(23) البيت لأبي حيان الفقعسيّ في: التصريح بمضمون التوضيح:751/2. وبلا نسبة في: المقتضب:98/2.

(4) 755/1(نسب).

(5) لم نعرف الراجز، والبيت الأول في: أوضح المسالك:305/4.

(6) 212/8(صنع).

(7) الرجز بلا نسبة في: المقصور والممدود لابن ولاد/ 65، و151.

(28) 4/ 395(شجر)، ونحوه في: 13/ 49(برن) - منه.

(29) الكتاب:182/4 وعلل ذلك بأن الياء صوت خفي فأبدلوا من موضعها أبين الحروف. وقد عللها د. كاصد الزيدي تعليلاً صوتياً فذكر إن الجيم صوت شديد والياء متوسط بين الشدّة والرخاوة لذلك أبدلوه، وهي صفة تكون في قبائل البدو، لانتقال الصوت من السهل إلى الصعب ، ينظر: فقه اللغة، كاصد الزيدي/ 224.والبرنيّ: ضرب من التمر، أصفر مدور، وهو أجوده.

(30) 426/10- 427(دلك).

(31) ينظر: من أسرار اللغة/ 345، والضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي/74.

(32) 413/11 (طول) .

(33) ... أو بن فروة بن مرثد، شاعر إسلامي. ينظر: معجم الشعراء للمرزباني/ 374، والطول: الرسن وهو الحبل.

(34) الصحاح:5 / 1754(طول).

(35) والرجز للعجاج في: ديوانه:287/1 .

(36) هو رواية ديوان العجّاج: 1/ 187، وفي نوادر أبي زيد /465- 466 أنّ هذه الرواية هي غير رواية أبي زيد .

(37) حواشي ابن بريّ :4/ 196 (طول) .

(7) ضرورة الشعر/ 51

(8)6/ 194 (كرس) .

(9) والنص في المحكم: 710/6(كرس).

(10) ... الهذليّ، وابن عم أُثَيلة بن المتنخل الهذليّ، ينظر: خزانة الأدب: 5/ 7.

(42) 176/5(مصر).

(43) البيت بلا عزو في: الخصائص:239/2، وتاج العروس:114/10(مصر).والصير: سَمَك مملوح يتّخذ منه طعام.

(44) يعني: لزوم الياء، وإعرابها بالحركات على النون. ينظر: شرح ابن عقيل : 1/ 64- 65.

(45) المحكم: 324/8(مصر).

(46) التعريفات/ 139.

(47) 528/13 (فوه) ، وينظر: 459/12 (فمم)- منه.

(48) المحكم: 435/4 (فوه) ، وذكر ابن سيده عجز البيت وهو :

*** على النابحِ العاوي أشدَّ رِجامِ ***

(49) البيت في: الكتاب : 622/3، وفي: ما يجوز للشاعر/149: وذكر القزاز القيرواني أن بعضهم أنكر هذا، ولم يُجِزه، وأن الفرزدق قال هذا في حين اختلاطه، ولم يكن بحجة في ذلك الوقت.

(50) ديوانه:215/1.

(51) 225/6(ميس).

(52) المحكم: 592/8(ميس).

(53) هو: سُحَيم عبد بني الحسحاس، شاعر إسلامي . ينظر: الشعر والشعراء:396/1.

(54) ينظر: الضرورة الشعرية- دراسة أسلوبية-/ 46

(55) الأصول: 3/ 435.

(56) ينظر: الضرورة الشعرية- دراسة أسلوبية-/ 46

(57) الاقتراح/ 54-55.

(58) ينظر: الضرورة الشعرية- دراسة أسلوبية-/ 47، 48.

(59) الاقتراح/ 55- 56.

(60) ينظر: الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي/ 79، 80.

(61) ينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين _ دراسة على ألفية ابن مالك/ 414، 415.

([62]) الأصول:435/3

(63) هو: خليل بنيّان الحسون في كتابه: في الضرورات الشعرية/ 10- 11.

(64)هو الأضبط بن قُرَيع السعدي في: الشعر والشعراء:1/ 382، والبيت في : الإنصاف:221/1، وخزانة الأدب:45/11.

(65)الرجز لأبي حيان الفقعسي في: ضرائر الشعر/29 وموارد البصائر/121 ، وهو في: ديوان العجاج(الملحقات):331/2..

(5) 293/15(مني).

(6) ديوانه(شرح)/138، وعجزه:

*** فتقادمت بالحُبس والسُّوبانِ***

ومتالع: موضع، وقيل: جبل، وكذلك أبان والحبس: جبلان يقعان بالبادية.

([1]) ديوانه:453/1، وروايته:

*** أوالِفاً مكّةَ من وُرْقِ الحَمِي ***

(2) (الحما) في الأصل، والتصويب من: الديوان، واللسان: 12/ 158(حمم)، وقد جعل ابن منظور حذف الميم في هذا الموضع شذوذاً لا ضرورة.

(3) الصحاح:2497/6(منا).

([4]) 391/13(لكن) .

([5]) هو: النجاشي الحارثيّ في: شعره/184(بحث منشور)، والبيت في: الكتاب:27/1.

(6) 2/ 57 (صوت).

(74) لم نعثر على ترجمة له، والبيت له في: ديوان الحماسة/54، والخصائص :2/ 416.

(75) المحكم:369/8(صوت) .

(76) 1/ 52، 64. ونسبه سيبويه إلى جرير، وهو في ديوانه:219/1. وقد جوّز النحويون اكتساب المضاف المذكر، التأنيث من المضاف إليه المؤنّث، بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه. ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 51. وعلى هذا القول لا ضرورة في البيت. وتعرَّقتنا: ذهبت بأموالنا.

(77) 115/5 (قمر)، ونسبة البيت لابن منظور.

(78) البيت الأول له في: المقاصد النحوية : 113/2 ، أو لأنس بن العباس بن مرداس السلمي في : الكتاب : 285/2 ، والبيتان الثاني والثالث لأبي الرُّبيس التغلبيّ في: اللسان: 15/ 384(ودي). وشاهد الضرورة في: ضرورة الشعر /71 ، وما يجوز للشاعر /118 ، وضرائر الشعر /54 ، وموارد البصائر/72 .

(79) حواشي ابن بريّ : 194/2 (قمر). وعلق على البيت بقوله :" فمن رواه على هذا – يقصد :

***إتّسعَ الخرقُ على الر اقعِ ***

فهو لأنس بن مرداس وليس لأبي عامر" .

(4) ينظر: في الضرورة الشعرية (بحث منشور)، د. سهام كاظم النجم/101.

(5) 122/7 (بيض)، ونحوه في:1/255- 256(جدب)- منه.

(6) لم نعرفه، والبيت في: ضرائر الشعر/55 وذكر ابن عصفور أن هذا من القلة والندور بحيث لا يُقاس عليه. وخفض العيش: اتساعه.

(83) 1/ 80(ذرأ)، وجاء في اللسان:4/303(ذرر) " لِيْمَ هنا إما أن يكون مغيّراً من: لُئِمَ، وإما أن يكون فعل من اللوم لأن القلب إذا نهي كان حقيقاً أن ينتهي "، ونسبة البيت لابن منظور..

(84) حواشيه:1/17(ذرأ).

(85) هو: ابن الدمينة، ينظر: الشعر والشعراء: 2/ 731، والبيت ليس في: ديوانه، ونسب إلى قيس بن ذريح في: الأغاني: 9/ 221، وهو في: ديوانه/81 . والفطور: الانشقاق.

(86) 4/ 395(شجر)، ونحوه في: 13/ 49(برن) – منه.

(87) الكتاب:4/182.

(6) 3/ 124 (جلدا)، ونحوه في: 11/429– 340 (عجل)– منه ، ونسبة البيت الأول لابن منظور.

(7) أو الجُرَبي نسبة إلى جريب . والبيت في: ديوان الهذليين: 2/39، وقوله: بسبت أي: جلد مدبوغ، كان النساء يلطمن وجوههن بجلدة، يلعج: يحرق.

(3) هو سوار الغنوي في: المقاصد النحوية: 3/524- 525 ، وبلا نسبة في: ضرورة الشعر/56 ، وموارد البصائر/65، وهذه الضرورة عند السيرافي ليست من هذا الباب، وإنما هي من باب إلقاء حركة الحرف الأخير على الساكن الذي قبله. وهو جيد بالغٌ في الكلام، كقولك: مررت ببَكِرْ، وهذا بَكُرْ. ينظر: ضرورة الشعر/56- 57. ويرى ابن جني أن تحريك الجيم بالكسر يجوز أن يكون إتباعاً أو نقلاً. ينظر: الخصائص: 2/335.

(91) 10/434 (ركك).

(92) وقد علّق الأعلم الشنتمري في شرحه لشعر زهير/80، بقوله:" وقال الأصمعيّ: سألت أعرابياً فقلت له: أتعرف رَكَكًا؟ قال: لا أعرفه، ولكن ههنا ماءٌ يقال له: ركٌّ. فرَكَكٌ على هذا محرّك العين ضرورة، وهو جائز في الشعر ". وينظر: نوادر أبي زيد/205.

(93) زهير في: شعره/80 ، والبيت في: المقتضب : 1/200، وضرائر الشعر/18، وموارد البصائر/63. وسلمى: أحد جبلي طيّء، وفيد: فلاة في الأرض بين أسد وطيّء. ينظر: معجم ما استعجم:3/750، و 3/1033

(94) 1/72- 73(درأ) .

(95) لم نجد له ترجمة في: معجم الشعراء في لسان العرب/290، والبيتان في: البيان والتبيين:3/226- 227، وعيون الأخبار:1/136.

(96) المحكم: 6/461(درأ).

(97) 47/15 (عرا)..

(98) هو: المتنخل الهذلي، في: ديوان الهذليين: 20/2. وذكر المازني: أنه سمع أعرابيّاً ينشد البيت: على معارٍ فاخراتٍ، واحتمل قبح الزحاف لاستواء الإعراب. ينظر: المنصف:67/2- 68. وملوّب :مخلوط بالملاب وهو الزعفران، والعباط: ما ذبح من غير مرض.

(99) فألحقها بجوارٍ وغواشٍ، إذ تحذف منهما الياء رفعاً وجراً ويعوّض عنهما بالتنوين الذي يُطلَق عليه تنوين العوض. ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 18.

(100) المحكم : 233/2(عرى) .

(5) 72/7(قرمص).

(6) ديوانه/ 151، والبيت في: تاج العروس:96/18(قرمص)، والورق، جمع ورقاء: التي لونها بين السواد والسُّمرة.

(7) الضرب الأول سالم (مفاعيلن)، والضرب الثاني مقبوض(مفاعلن). ينظر: شرح تحفة الخليل في العروض والقافية/104.